جامعة الأزهر
حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بسوهاج

أنواع
التوثيق وأحكامه

الدكتور
مصطفى أبو زيد محمود
أستاذ الحديث وعلومه المساعد
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج

العدد الخامس والعشرون
للعام ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م
الجزء الأول

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٢٣١/ ٢٠١٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فقد رفع الله مراتب الناس وجعلهم درجاتٍ بعضها فوق بعض، فقال تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾(١)، فرفعهم في العلم، والرئاسة، والأموال، والأولاد.

وكذلك كان رواة الأحاديث النبوية عند نقاد الحديث وجهابذته، فقد جعلوهم على مراتب ودرجات، ثقات وضعفاء، والتوثيق عندهم على مراتب، والتضعيف كذلك على مراتب، وكان من توفيق الله تعالى أن يسر لي الكتابة في أنواع التوثيق ومراتبه.

أسباب اختيار البحث:

١ – تجلية أنواع التوثيق وأنها أربعة: مطلق، ومقيد، وفعلي، وإجمالي.

٢ – إظهار وإبراز التوثيق المقيد، والتوثيق الفعلي، والتوثيق الإجمالي للباحثين بالتعريفات والأمثلة.

٣ – بيان أحكام أحاديث رواة الأنواع المذكورة تصحيحًا وتضعيفًا.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة بهذا العنوان .

الهدف من البحث:

تنبيه الباحثين على أن توثيق الرواة وتضعيفهم له فروع وخبايا لابد لهم أن يدركوها ويتقنوها حتى لا يقعوا في توثيق الضعيف أو تضعيف الثقة، كما حصل لبعض الحفاظ .

---

(١) سورة الأنعام، الآية (١٦٥).

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة فذكرت فيها أهمية البحث، وأسباب اختياري له، والدراسات السابقة، وخطتي فيه، والمنهج المتبع.

وأما التمهيد: فذكرت فيه تعريف الثقة، ووجه الحصر بين أنواع التوثيق.

وأما المبحث الأول: فذكرت فيه التوثيق الصريح، أو التوثيق بالنص، مع بيان قسميه؛ توثيق بإطلاق، وتوثيق بقيد، وحكم حديث كل قسم، والتمثيل له.

وأما المبحث الثاني : فذكرت فيه التوثيق الضمني ، وأنه على قسمين : فعلي وإجمالي ، وتعريف كل قسم، وصوره، ومن استخدمه من الحفاظ، وشروطه، وحكمه.

وأما المبحث الثالث: فذكرت فيه أمثلة من اعتبار النقاد للتوثيق المقيد، والتوثيق الفعلي، والتوثيق الإجمالي.

وأما الخاتمة: فذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات.

منهج البحث:

- استخدمت في بحثي هذا المنهج الاستقرائي.
- عزوت الآيات، وخرجت الأحاديث، وترجمت للأعلام غير المشهورة.
- وثقت النقول من مصادرها الأصلية.
- دعمت القواعد بالأمثلة التطبيقية التي تساعد على تصور المسألة، وكيف اعتمدها أئمتنا الجهابذة.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلاب العلم وأهله، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

***

تمهيد

(١)

تعريف الثقة

الثقة : هو الراوي العدل، تام الضبط.

فعلى هذا لابد في الراوي ليكون ثقة من ركنين:

الأول : العدالة؛ وهي «مَلَكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة»[١].

ويشترط في الراوي العدل خمسة شروط هي: الإسلام، والعقل، والبلوغ، والتقوى: وهي فعل المأمورات واجتناب المنهيات، والمروءة: وهي مراعاة العرف الاجتماعي الصحيح الذي لا يخالف شرع الإسلام[٢].

الركن الثاني: الضبط؛ وهو: الحفظ بالحزم للأخبار منذ تلقيها إلى أدائها[٣].

ويشترط في الراوي الضابط خمسة شروط: أن يكون متيقظًا غير مغفل، حافظًا إن حدَّث من حفظه، ضابطًا لكتابه إن حدَّث منه، وأن يكون عالمًا بما يحيل المعنى إن حدّث به[٤].

والضبط على نوعين:

الأول: ضبطُ صَدْرٍ: وهو أن يُثَبِّت ما سمعه بحيث يتمكَّنُ من استحضاره متى شاء.

والثاني: وضبطُ كتابٍ: وهو صِيانَتُهُ لديه منذ سَمِع فيه وصححه إلى أن يُؤَدِّيَ منه[٥].

فإذا وصف الراوي بهاتين الصفتين، وهما: العدالة في دينه، والضبط التام لحديثه، فهو (ثقة).

***

(١) «فتح المغيث» (١٥٨/٢).

(٢) «أصول الجرح والتعديل» (ص٣٨ وما بعدها).

(٣) «أصول الجرح والتعديل» (ص٧٠).

(٤) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٠٤).

(٥) «نزهة النظر» (ص٥٨، ٥٩).

(٢)

وجه الحصر بين أنواع التوثيق

من خـــلال البحث في كتـــب التراجم والتخاريج ظهر أن الرواة الثـــقات عـــلى أقسام: ثقات بإطلاق، وثقات بقيد، وثقات بالفعل، وثقات إجمالًا.

ووجه الحصر بين هذه الأقسام: أن الراوي إما أن يُوثَّق توثيقًا صريحًا – أي: بالنص من أحد النقاد على أنه ثقة –، أو يوثق توثيقًا غير صريح.

والأول إما أن يكون باتفاق من جميع النقاد على ذلك، أو بقيد زمان أو مكان أو شيخ.

والثاني غير الصريح وهو ما يسمى بالضمني، إما أن يكون بحكم على حديثه بالصحة، أو تخريج أصحاب الصحيح لحديثه في «صحاحهم»، وهو التوثيق بالفعل، وإما أن يكون بحكم عام على إمام بأنه لا يروي إلا عن ثقة، وهو التوثيق الإجمالي.

***

المبحث الأول: التوثيق الصريح

التوثيق الصريح، أو التوثيق بالنص، أو التوثيق بالقول هو أشهر أنواع التوثيق، وهو الذي يعتمد عليه الباحثون في الحكم على الرواة من خلال نقل أقوال الأئمة النقاد من كتب الرجال، والجرح والتعديل.

وقد ظهر بعد النظر في كتب الرجال والجرح والتعديل أن رواة التوثيق الصريح على قسمين:

الأول: ثقات بإطلاق، أي: اتفقت كلمة النقاد على توثيقهم من غير خلاف.

الثاني: ثقات بقيد، أي: قَيَّد النقاد توثيقهم بزمان، أو مكان، أو شيخ.

(١)

التوثيق بإطلاق

التوثيق المطلق: هو الحكم بعدالة الرواة وتمام ضبطهم بإجماع النقاد ودون مخالفة من أحدهم.

مثال: مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، الإمام.

كان عبد الرحمن بن مهدي لا يُقدِّم على مالكٍ أحدًا.

وقال الشافعي: «إذا جاء الأثر فمالك النجم»، وقال: «مالك حجة الله تعالى على خلقه بعد التابعين».

وقال مصعب الزبيري[١]: «كان ثقةً، مأمونًا، ثبتًا، ورعًا، فقيهًا، عالمًا، حجةً».

وقال النسائي: «ما عندي بعد التابعين أنبل من مالك، ولا أجل منه، ولا أوثق ولا آمن على الحديث منه، ولا أقل رواية عن الضعفاء، ما علمناه حَدَّث عن

---

(١) هو مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت الزبيري، عن مالك، والضحاك بن عثمان، وإبراهيم بن سعد، وعنه ابن ماجه، والنسائي، والبغوي، قال الدارقطني، وقاسم بن مسلمة، وأبو بكر بن مردويه: «ثقة»، وقال الذهبي: «ثقة، غمز للوقف في مسألة القرآن»، مات سنة (٢٣٦). ترجمته من: «الكاشف» (٥٤٦٧)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/١٦٢).

متروك إلا عبد الكريم[١]»[٢].

مثال آخر : أحمد بن سعيد بن إبراهيم الرباطي.

قال النسائي: «ثقة»[٣]. وقال ابن خِراش[٤]: «ثقة ثقة»[٥].

وقال الخليلي: «ثقة متفق عليه، وكان حافظًا متقنًا»[٦]. وقال الخطيب: «كان ثقة فاضلًا، فهمًا عالمًا»[٧].

ولهذا لخص الحافظ حاله في «تقريب التهذيب»[٨] فقال: «ثقة حافظ».

***

(١) هو عبد الكريم بن أبي المُخَارق البصري، أبو أمية المؤدب، عن أنس، والحارث الأعور، وسعيد بن جبير، وعنه مالك، والسفيانان، قال أيوب: «لا تأخذوا عن أبي أمية عبد الكريم فإنه ليس بثقة»، وقال عمرو بن علي: «كان عبد الرحمن ويحيى لا يحدثان عنه»، وقال الذهبي: «من أعيان التابعين، قد ضعفه أحمد وغيره»، مات سنة (١٢٧). ترجمته من: «الكاشف» (٣٤٣٢)، و«تهذيب التهذيب» (٣٧٦/٦).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٥/١٠).

(٣) «مشيخة النسائي» (٦٠).

(٤) هو أبو محمد عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خِراش المروزي، ثم البغدادي، قال بكر بن محمد: سمعته يقول: «شربت بولي في هذا الشأن – يعني الحديث – خمس مرات»، وقال أبو نعيم بن عدي: «ما رأيت أحدًا أحفظ من ابن خراش»، وقال: «قد ذُكر بشيء من التشيع، وأرجو أنه لا يتعمد الكذب»، وقال أبو زرعة محمد بن يوسف الحافظ: «خرج ابن خراش مثالب الشيخين، وكان رافضيًّا»، مات سنة (٢٨٣). ترجمته من: «سير أعلام النبلاء» (٥٠٩/١٣)، و«طبقات الحفاظ» (ص٣٠١).

(٥) «تهذيب الكمال» (٣٧).

(٦) «الإرشاد» (٩٠٨/٣).

(٧) «تاريخ بغداد» (٢١١٤).

(٨) (٣٧).

(٢)

التوثيق المقيد

التوثيق المقيد: هو الحكم بعدالة الراوي وتمام ضبطه في بعض الجوانب، وضعفه في بعضها الآخر.

وهذه الجوانب على ثلاثة أنواع: جانب المكان، وجانب الزمان، وجانب الشيوخ، وعلى هذا فرواة هذه القسم على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ثقات ضُعِّفوا في بعض الأماكن.

وهم على أنواع :

أحدها: من حدَّث في مكان فضبط وفي مكان آخر فخلط.

مثاله: مَعْمَر بن راشد الأزدي، حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، لأنَّ كتبه لم تكن معه، وحديثه باليمن جيد، لأنها كانت معه، قال الإمام أحمد: «حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إليَّ من حديث هؤلاء البصريين، كان – يعني معمرًا – يتعاهد كتبه وينظر، يعني باليمن، وكان يحدثهم حفظًا بالبصرة»(١).

وقال يعقوب بن شيبة: «سماع أهل البصرة من معمر، حيث قدم عليهم فيه اضطراب، لأن كتبه لم تكن معه»(٢).

مثال آخر: عبد الرحمن بن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان القرشي مولاهم.

قال علي ابن المديني: «ما حدث بالمدينة فهو صحيح، وما حدث ببغداد أفسده البغداديون»(٣)، وقال أيضًا: «حديثه بالمدينة مقارب، وما حدَّث به بالعراق فهو مضطرب»(٤).

---

(١) «تهذيب الكمال» (٥٧/١٨).
(٢) «شرح علل الترمذي» (٦٠٢/٢).
(٣) «تاريخ بغداد» (٤٩٤/١١).
(٤) المرجع السابق.

وقال عمرو بن علي الفلاس: «فيه ضعفٌ، فما حدث بالمدينة أصح مما حدَّث ببغداد»(١).

وقال الساجي(٢): «فيه ضعف، ما حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد»(٣).

الثاني: من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط، وسمع منه في مكان آخر فضبط.

مثاله: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، سماعه من سفيان الثوري بمكة مضطرب جدًا، وسماعه منه باليمن صحيح.

قال الإمام أحمد: «سماع عبد الرزاق بمكة من سفيان مضطرب جدًا، وأما سماعه باليمن، فأحاديث صحاح»(٤).

الثالث: من حدَّث عن أهل إقليم فحفظ حديثهم، وحدَّث عن غيرهم فلم يحفظ.

مثاله: إسماعيل بن عيَّاش الحمصي، حديثه عن الشاميين جيد، وحديثه عن غيرهم مضطرب.

قال البخاري: «إسماعيل بن عياش إنما هو ما روي عن الشاميين، وروى عن أهل العراق ، وأهل الحجاز مناكير»(٥).

وحَسَّن الإمام أحمد روايته عن الشَّاميين، وقال: «هو عنهم أحَسَن حالاً مما روى عن المدنيين وغيرهم»(٦).

---

(١) «تاريخ بغداد» (٤٩٤/١١).

(٢) هو أبو يحيى زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن الضبي، البصري، الإمام الحافظ، له: «اختلاف العلماء»، وكتاب «علل الحديث»، أخذ عنه ابن عدي والإسماعيلي، مات سنة (٣٠٧) عن نحو تسعين سنة. ترجمته من: «سير أعلام النبلاء» (١٩٧/١٤)، و«طبقات الحفاظ» (ص٣٠٩).

(٣) «تاريخ بغداد» (٤٩٤/١١).

(٤) «شرح علل الترمذي» (٦٠٦/٢).

(٥) «العلل الكبير» للترمذي (ص٣٩٠).

(٦) «العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد» (٢٤٩).

الرابع – عكس الثالث – : من حدَّث عنه أهل إقليم فحفظوا حديثه، وحدَّث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه.

مثاله: زهير بن محمد الخراساني، رواية أهل العراق عنه مستقيمة، ورواية أهل الشام عنه منكرة.

قال البخاري: «أحاديث أهل العراق عن زهير بن محمد مقاربة مستقيمة، ولكن الوليد بن مسلم وأبو حفص عمرو بن أبي سلمة وأهل الشام يروون عنه مناكير»(١). وقال الترمذي: «وسمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: أهل الشام يروون عن زهير بن محمد مناكير، وأهل العراق يروون عنه أحاديث مقاربة»(٢).

***

النوع الثاني: ثقات ضُعِّفوا في بعض الأزمان.

وهؤلاء هم الثقات الذين خلَّطوا في آخر عمرهم، والمعبَّر عنهم في مباحث علوم الحديث بـ **(المختلطين)**.

والاختلاط: هو كما قال السخاوي: «فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال»(٣).

وأسبابه هي:

- الخرف الناتج عن كِبر السن، وذهاب البصر.
- والمرض الذي ينشأ عنه فساد العقل واضطرابه،
- والعوارض، كموت الأبناء، وسرقة الأموال، وضياع الكتب وهو مُعْتَمِدٌ في القراءة عليها، ثم يُحَدِّث بعد ذلك من حفظه فتضيع الثقة بحديثه(٤).

---

(١) «العلل الكبير» للترمذي (ص٣٩٥).

(٢) «سنن الترمذي» (ح٢٩٦).

(٣) «فتح المغيث» (٤/٤٥٨).

(٤) انظر «نزهة النظر» (ص١٠٤)، و«فتح المغيث» (٤/٤٥٩).

حكم رواية المختلط :

قال الحافظ ابن الصلاح: «والحكم فيهم: أنه يُقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يُقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط، أو أَشكَل أمره فلم يُدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده»(١).

وقال الحافظ ابن حجر: «والحكم فيه: أن ما حَدَّث به قَبْل الاختلاط إذا تَمَيَّز قُبِل، وإذا لم يتميز تُوُقِّفَ فيه، وكذا مَن اشتبه الأمر فيه»(٢).

ويرى الإمام وكيع بن الجراح(٣) رحمه الله أن الراوي المختلط إذا حدَّث في حال اختلاطه بحديث واتفق أنه حدَّث به في حال صحته فلم يخالفه أنه يقبل.

نقله عنه السخاوي وقال: «فليحمل إطلاقهم عليه»(٤).

وفصَّل الإمام ابن حبان مسألة رواية المختلطين تفصيلًا حسنًا، فقال في مقدمة «صحيحه»(٥): «وأما المختلطون في أواخر أعمارهم، مثل الجُرَيري، وسعيد بن أبي عَرُوبة وأشبهِهما، فإنَّا نروي عنهم في كتابنا هذا، ونحتج بما رووا، إلا أنَّا لا نعتمد من حديثهم إلا:

- ما روى عنهم الثقات من القدماء، الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم.
- وما وافقوا الثقات في الروايات التي لا نشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى.

لأن حكمهم وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم وحُمِل عنهم في اختلاطهم بعد تقدم عدالتهم حكم الثقة إذا أخطأ، إذ الواجب ترك خطئه إذا عُلم، والاحتجاج بما

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٣٩٢).

(٢) «نزهة النظر» (ص١٠٤).

(٣) هو وكيع بن الجراح بن مليح، أبو سفيان الرُّؤاسي، أحد الأعلام، عن الأعمش وهشام بن عروة، وعنه أحمد وإسحاق وإبراهيم بن عبد الله القصار، ولد سنة ثمان وعشرين ومئة، قال أحمد: «ما رأيت أوعى للعلم منه ولا أحفظ، كان أحفظ من ابن مهدي»، مات سبع وتسعين ومئة. ترجمته من «الكاشف» (٦٠٥٦).

(٤) «فتح المغيث» (٤/٤٥٩).

(٥) (١/١١٤).

نعلم أنه لم يخطئ فيه، وكذلك حكم هؤلاء الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات، وما انفردوا مما روى عنهم القدماء من الثقات الذين كان سمعاهم منهم قبل الاختلاط سواء».

مثاله : حُصين بن عبد الرحمن السُّلمي، أبو الهُذيل الكوفي، أحد الثقات الأعيان المحتج بهم في «الصحيحين».

قال ابن معين: «اختلط بأخرة»(١).

وقال أبو حاتم الرازي: «في آخر عمره ساء حفظه»(٢).

من روى عنه قبل الاختلاط: قال يحيى بن معين: «ما روى هُشيم وسفيان - يعني الثوري - عن حصين صحيح، ثم إنه اختلط»(٣).

وذكر الحافظ السخاوي ممن روى عنه قبل الاختلاط : خالد بن عبد الله ابن عبد الرحمن الواسطي ، وزائـــدة بن قدامة الثقفي ، وشعبة بن الحجاج الواسطي (٤).

وزاد برهان الدين الأبناسي : سليمان التيمي ، وسليمان بن مهران الأعمش(٥) .

***

(١) «شرح علل الترمذي» (٥٦١/٢).

(٢) «الجرح والتعديل» (١٩٣/٣).

(٣) «شرح علل الترمذي» (٥٦١/٢).

(٤) «فتح المغيث» (٤٧٤/٤).

(٥) «الشذا الفياح» (٧٦٥/٢)، والأبناسي: هو إبراهيم بن موسى بن أيوب الشافعي، الورع الزاهد، شيخ الشيوخ بالديار المصرية، ولد سنة (٧٢٥)، وأخذ عن الإسنوي وغيره، وله تصانيف، عين لقضاء الشافعية فاختفى، وكان مشهورًا بالصلاح، تقرأ عليه الجن، مات سنة (٨٠٢) راجعًا من الحج. ترجمته من: «حسن المحاضرة» للسيوطي (٤٣٧/١)، و«الضوء اللامع» للسخاوي (١٧٢/١).

الثالث: ثقات ضُعِّفوا في بعض الشيوخ .

مثاله: سفيان بن حسين الواسطي، ثقة في غير الزهري باتفاق النقاد.

قال يحيى بن معين: «سفيان بن حسين ثقة في غير الزهري»(١). وقال أيضًا: «سفيان بن حسين الواسطي ثقة، وهو صالح، حديثه عن الزهري فقط ليس بذاك، إنما سمع من الزهري بالموسم»(٢).

***

حكم حديث الرواة الموثقين توثيقًا صريحًا:

والتعامل مع حديثهم يكون على النحو التالي:

- إن كان الراوي ثقة باتفاق فحديثه صحيح لذاته.
- وإن كان ثقة مقيدًا ببعض الجوانب فحكمه كالتالي:

• إن كان تغيَّر ضبطه في بعض الأماكن فليراعى هذا، فيقبل ما ضَبطوا فيه ويرد ما لم يضبطوه.

• وإن كان من المختلطين يُقبل حديث من أخذ عنه قبل الاختلاط، ولا يُقبل حديث من أخذ عنه بعده إلا إذا توبع بمن روى عنه قبله، ولا يقبل ما أشكل أمره فلم يُدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده.

• وإن كان ممن ضُعِّف في بعض الشيوخ فيُرَدُّ حديثه عنهم، ويقبل ما عداه.

والخلاصة : أن حديثهم **صحيح لذاته** فيما ضبطوه أزمنة وأمكنة وشيوخًا، **وضعيف** فيما لم يضبطوه فيها.

***

(١) «سؤالات الدارمي ليحيى بن معين» (٦٣).

(٢) «الجرح والتعديل» (٢٢٨/٤).

المبحث الثاني: التوثيق غير الصريح (الضمني)

وهو على قسمين: التوثيق الفعلي، والتوثيق الإجمالي.

القسم الأول: التوثيق الفعلي

وهو حكم أحد الأئمة المعتبرين بصحة أو حُسن حديث راوٍ لم يذكر بجرح ولا تعديل، أو إخراج أصحاب الصحاح لحديثه في صحاحهم احتجاجًا.

صور التوثيق الفعلي :

للتوثيق الضمني صورتان، وهما:

١ – إخراج أصحاب الصحاح لحديث راوٍ لم يذكر بجرح أو تعديل.

٢ – حكم إمام معتبر بصحة أو حُسن حديث راوٍ لم يذكر بجرح ولا تعديل.

تأصيل النقاد لقاعدة التوثيق الفعلي، واستخدامهم له:

ممن استخدم التوثيق الفعلي من الحفاظ ونَبَّه عليه في كتبه: أبو الحسن ابن القطان الفاسي، وابن الصلاح، وابن دقيق العيد، والذهبي، وابن المُلَقِّن، وابن حجر، وغيرهم.

[١] قال الحافظ أبو الحسن ابن القطان[(١)] في كتابه «بيان الوهم والإيهام» عن حديث مُكث المتوفى عنها زوجها في البيت الذي تسكن فيه:

«الحديث صحيح، ... **وزينب ثقة وفي تصحيح الترمذي[(٢)] إياه توثيقها**»[(٣)].

[٢] وقال الحافظ ابن الصلاح في «مقدمته»[(٤)]: «ومتى قالوا: هذا حديث صحيح،

---

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الحميري، الفاسي، المالكي، قال الأبار: «كان من أبصر الناس بصناعة الحديث، وأحفظهم لأسماء رجاله، وأشدهم عناية في الرواية، معروفًا بالحفظ والإتقان»، صنف «بيان الوهم والإيهام»، مات سنة (٦٢٨). ترجمته من: «سير أعلام النبلاء» (٣٠٦/٢٢)، و«طبقات الحفاظ» (ص٤٩٨).

(٢) «سنن الترمذي»، كتاب الطلاق، باب ما جاء أين تعتد المتوفى زوجها؟ (ح١٢٠٤)، وقال: «حسن صحيح».

(٣) «بيان الوهم والإيهام» (٣٩٣/٥)، قال ذلك ردًا على تضعيف عبد الحق الإشبيلي الحديث بجهالة زينب بنت كعب بن عُجْرَة.

(٤) (ص١٣).

فمعناه: أنه اتصل سنده، مع سائر الأوصاف المذكورة».

[٣] وقال الحافظ ابن دقيق العيد[١] في «الإمام في معرفة حديث الأحكام»[٢] بعد حديث حَكَم الترمذي عليه بأنه «حديث حسن صحيح»: «**أي فرق بين أن يقول: هو ثقة، أو يصحح حديثًا انفرد به؟**».

[٤] وقال الحافظ الذهبي في «الموقظة»[٣]: «الثقة: من وثَّقَه كثيرٌ ولم يُضعَّف. **ودُونَه: مَن لم يُوثق ولا ضُعِّف، فإن خُرِّج حديثُ هذا في «الصحيحين» فهو مُوَثَّق بذلك، وإن صَحَّح له مثلُ الترمذيِّ، وابنِ خزيمة فجيِّدٌ أيضًا، وإن صَحَّحَ له كالدارقطنيِّ والحاكم، فأقلُّ أحوالهِ: حُسْنُ حديثه**».

– وقال أيضًا: «من أخرج له الشيخان على قسمين: أحدهما: ما احتجا به في الأصول، وثانيهما: من خرجا له متابعة وشهادة واعتبارًا.

فمن احتجا به أو أحدهما ولم يوثق، ولا غمز فهو ثقة، حديثه قوي»[٤].

– وقال في «الميزان»[٥] في ترجمة (أبو عمير بن أنس بن مالك): «وصحح حديثه ابن المنذر، وابن حزم، وغيرهما **فذلك توثيق له**».

---

(١) هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المنفلوطي، أبو الفتح، ولد سنة (٦٢٥)، وصنَّف: «شرح العمدة»، و«الإمام في معرفة حديث الأحكام»، و«الإلمام»، و«الاقتراح»، وغيرها، وكان من أذكياء زمانه، واسع العلم، مديمًا للسهر، مكبًا على الاشتغال، ساكنًا وقورًا ورعًا، إمام أهل زمانه حافظًا قل أن ترى العيون مثله، مات سنة (٧٠٢). ترجمته من: «الدرر الكامنة» (٣٤٨/٥)، و«طبقات الحفاظ» (ص٥١٦).

(٢) (١٦٦/٣).

(٣) (ص٧٨).

(٤) «الموقظة» (ص٧٩).

(٥) (٥٥٨/٤).

[٥] وقال الحافظ ابن المُلَقِّن في «البدر المنير»[١]: «**تصحيح الحفاظ الأُول لحديث توثيق منهم لرواته،** إذ لا يظن بمن دونهم الإقدام على تصحيح ما رجاله مجاهيل».

[٦] وقال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري»[٢]: «ينبغي لكل مُنصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان مقتضٍ لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته».

ثم قال: «فأما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أُخرج لهم في الصحيح، لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفًا بالعدالة، فمن زعم أن أحدًا منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف، ولا شك أن المدعي لمعرفته مُقَدَّم على من يدعي عدم معرفتـــه، لما مع المثبت من زيادة العلم».

– وقال أيضًا في «نكته على ابن الصلاح»[٣] عند الكلام على فوائد المستخرجات: «وللمستخرجات فوائد أخرى لم يتعرض أحد منهم لذكرها:

أحدها: الحكم بعدالة من أُخْرِج له فيه، لأن المُخَرِّج على شرط الصحيح يلزمه أن لا يُخَرّج إلا عن ثقة عنده، فالرجال الذين في المستخرج ينقسمون أقسامًا:

منهم: من ثبتت عدالته قَبْل هذا المخرِّج، فلا كلام فيه.

ومنهم: من طَعن فيه غير هذا المخرج، فينظر في ذلك الطعن إن كان مقبولاً قادحًا فيُقَدَّم، وإلا فلا .

---

(١) (٣٨٧/١) بتصرف، **وابن الملقن:** هو عمر بن علي بن أحمد بن محمد الأنصاري ، أبو حفص الشافعي، ولد سنة (٧٢٣)، صنَّف «شرح البخاري»، و«شرح العمدة»، و«المقنع»، وغيرها كثير، ووصفه الغماري بالشيخ الإمام، علم الأعلام، فخر الأنام، أحد مشايخ الإسلام، علامة العصر، بقية المصنفين، علم المفيدين والمدرسين، سيف المناظرين مفتى المسلمين، وكان خلقه مع التواضع والإحسان، مات سنة (٨٠٤). ترجمته من: «الضوء اللامع» (١٠٠/٦)، و«طبقات الحفاظ» (ص٥٤٢).

(٢) (٣٤٣/٢).

(٣) (٣٢١/١).

ومنهم : من لا يُعْرَف لأحد من قَبْلِ هذا المخرج فيه توثيق ولا تجريح، فتخريج من يشترط الصحة لهم ينقلهم من درجة من هو مستور إلى درجة من هو مُوَثّق، فيستفاد من ذلك صحة أحاديثهم التي يروونها بهذا الإسناد، ولو لم يكن في ذلك المستخرج، والله أعلم».

– وقال في ترجمة (عبيد الله بن المغيرة بن أبي بردة) من «تهذيب التهذيب»[١]: «أخرجه الضياء[٢] في «المختارة»[٣]، ومقتضاه أن يكون عبيد الله عنده ثقة».

– وقال في ترجمة (عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت)[٤]: «وأما عبد الله فلم أر فيه جرحًا ولا تعديلاً، ولكن إخراج ابن خزيمة له في «صحيحه» يدل على أنه عنده ثقة».

شروط التوثيق الفعلي:

للتوثيق الفعلي عند المحدثين شرطان:

الأول: أن يكون صاحب الصحيح قد أخرج له احتجاجًا لا متابعة أو استشهادًا.

الشرط الثاني: أن يكون حكم الناقد على إسناد حديث الراوي فقط، لا على الحديث بمجمل متابعاته .

حكم حديث الرواة الموثقين توثيقًا فعليًّا :

إذا أخرج صاحب الصحيح لراوٍ لم يذكر بجرح أو تعديل حديثًا محتجًا به، ولم يكن له متابعات أو شواهد، فإنه حكم منه بثقة هذا الراوي.

---

(١) (٤٥/٧).

(٢) الضياء المقدسي: هو أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد السعدي، المقدسي، ثم الدمشقي، ضياء الدين الحنبلي، ولد سنة (٥٦٩)، قال ابن النجار: «حافظ متقن حجة، عالم بالرجال، ورع تقي، ما رأيت مثله في نزاهته وعفته وحسن طريقته»، توفي سنة (٦٤٣). ترجمته من: «تذكرة الحفاظ» (١٣٣/٤).

(٣) (ح١٥٤).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٢٥٥/٥).

وكذلك إذا حكم إمام ناقد على حديث راوٍ لم يذكر بجرح أو تعديل بالصحة وكان هذا الحديث من أفراده، فإنه حكم فعلي بثقة هذا الراوي.

***

القسم الثاني: التوثيق الإجمالي :

ويسمى أيضًا: التعديل بالرواية.

وهو أن يصرح الراوي بأنه لا يروي إلا عن ثقة ، أو يشتهر بذلك بين النقاد.

صوره :

للتوثيق الإجمالي صورة واحدة، وهي: رواية إمام موصوفٍ بأنه لا يروي إلا عن الثقات.

تأصيل النقاد لقاعدة التوثيق الإجمالي:

قال الخطيب البغدادي في «الكفاية»[١]: «إذا قال العالم: كل مَن أروي لكم عنه وأسميه فهو عدل رضا مقبول الحديث، كـــان هذا القول تعديلًا منه لكل من روى عنه وسماه، وقد كان ممن سلك هذه الطريقة: عبد الرحمن بن مهدي».

وقال الزركشي: «إن رواية الثقة عن غيره تعديل له، إذا كان من عادته أن لا يروي إلا عن ثقة، وهو أصح الأقوال»[٢].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة «تهذيب التهذيب»[٣] عند حديثه عن شيوخ المُتَرْجَم له، والرواة عنه، مؤسسًا لهذه القاعدة: «فاقتصرت من شيوخ الرجل، ومن الرواة عنه، إذا كان مُكْثرًا على الأشهر، والأحفظ، والمعروف.

فإن كانت الترجمة قصيرة لم أحذف منها شيئًا في الغالب، وإن كانت متوسطة اقتصرت على ذكر الشيوخ والرواة الذين عليهم رقم في الغالب، وإن كانت

---

(١) (٢٥٢/١).

(٢) «النكت على ابن الصلاح» (٤٩٤/١).

(٣) (٤/١).

طويلة اقتصرت على من عليه رقم الشيخين، مع ذكر جماعة غيرهم، ولا أعدل عن ذلك إلا لمصلحة؛ مثل أن يكون الرجل قد عُرِف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنني أذكر جميع شيوخه، أو أكثرهم؛ كشعبة، ومالك، وغيرهما».

وقال في «لسان الميزان»[١]: «من عُرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنه إذا روى عن رجل وُصِفَ بكونه ثقة عنده؛ كمالك، وشعبة، والقطان، وابن مهدي، وطائفة ممن بعدهم».

من كان لا يروي إلا عن ثقة من الأئمة[٢]:

[١] الإمام شعبة بن الحجاج، قال أبو حاتم الرازي: «إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة، إلا نفرًا بأعيانهم»[٣].

وقال الزركشي: «الذي عادته أن لا يروي إلا عن ثقة ثلاثة: يحيى بن سعيد، وشعبة، ومالك، قاله ابن عبد البر وغيره»[٤].

[٢] الإمام مالك بن أنس، قال سفيان بن عيينة: «كان مالك لا يُبلِّغ من الحديث إلا صحيحًا، ولا يُحدث إلا ثقة»[٥].

---

(١) (٢١٠/١).

(٢) **ممن ألف في هذه المسألة:** الدكتور قاسم على سعد في أول رسالته لنيل الدكتوراه «منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل» وبلغ عددهم أربع وثلاثون إمامًا، وقد طبع الكتاب بدار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي، الدكتور وصي الله بن محمد عباس له بحث بعنوان: «بحث من قالوا فيه: لا يروي إلا عن ثقة» وقد بلغ عددهم ستة وثلاثون إمامًا، والبحث طبع بدار الاستقامة، والدكتورة سعاد جعفر حمادي، ونُشر في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (٦٨) بعنوان «تسمية من لم يحدث إلا عن ثقة» وبلغ عددهم تسعة وأربعون إمامًا.

(٣) «الجرح والتعديل» (١٢٨/١) (٤٢٤/٨).

(٤) «النكت على ابن الصلاح» (٩٤٣/٣).

(٥) «ترتيب المدارك» (١٩٠/١).

وقال أحمد ابن حنبل: «ما روى مالك عن أحد إلا وهو ثقة، كل من روى عنه مالك فهو ثقة»(١).

[٣] الإمام عبد الرحمن بن مهدي، قال أحمد ابن حنبل: « أبان بن خالد، شيخ بصري لا بأس به، كان عبد الرحمن يُحَدِّث عنه ، وكان لا يحدث إلا عن ثقة »(٢).

وقال ابن حبان: «أَبَى الرواية إلا عن الثقات»(٣).

[٤] الإمام أبو زرعة الرازي؛ عبيد الله بن عبد الكريم، قال ابن حجر: «من عادة أبي زرعة أن لا يحدث إلا عن ثقة»(٤).

وقال قاسم بن قطلوبغا الحنفي: «وقد علم أن أبا زرعة لا يحدث إلا عن ثقة»(٥).

[٥] الإمام أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث، قال أبو الحسن ابن القطان: «وأبو داود لا يروي إلا عن ثقة عنده»(٦).

وقال ابن حجر: «إن أبا داود لا يروي إلا عن ثقة عنده»(٧).

تطبيقات النقاد واستخدامهم لهذه القاعدة:

[١] فمما قيل فيمن روى عنهم الإمام شعبة بن الحجاج: قال ابن أبي حاتم الرازي: «سُئل أبي عن شهاب الذي روى عنه عمرو بن مرة، فقال: شيخ يرضاه شعبة بروايته عنه»(٨).

---

(١) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن هانئ (٢٣٦٠).
(٢) «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (٥٠٣).
(٣) «الثقات» (٣٧٣/٨).
(٤) «لسان الميزان» (٣٩٦/٣).
(٥) «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» (٣٦١/٣).
(٦) «بيان الوهم والإيهام» (٤٦٦/٣).
(٧) «تهذيب التهذيب» (٣٤٤/٢).
(٨) «الجرح والتعديل» (٣٦١/٤).

وقال الذهبي في ترجمة (عبد الأكرم بن أبي حنيفة): «عنه شعبة، لا يعرف، لكن شيوخ شعبة جياد»(١).

وقال تقي الدين السبكي: «وسوَّار بن ميمون، روى عنه شعبة، ورواية شعبة عنه دليل على ثقته عنده، وأما قول البيهقي: «هذا إسناد مجهول» إن كان سببه عدم العلم بحال سوار بن ميمون، فقد ذكرنا رواية شعبة عنه، وهي كافية»(٢).

[٢] ومما قيل فيمن روى عنهم الإمام مالك: قال علي ابن المديني: «كل مدني لم يحدِّث عنه مالك ففي حديثه شيء، ولا أعلم مالكًا ترك إنسانًا إلا إنسانًا في حديثه شيء»(٣).

وقال أبو سعيد ابن الأعرابي(٤): «كان يحيى بن معين يوثق الرجل لرواية مالك عنه، وسئل عن غير واحد فقال: ثقة روى عنه مالك»(٥).

وقال ابن عدي: «وروى مالك، عن أبي الزبير أحاديث وكفى بأبي الزبير صدقًا أن يُحدِّث عنه مالك، فإن مالكًا لا يروي إلا عن ثقة»(٦).

وقال السمعاني عند كلامه على نسبة السُّنْحِي: « والمشهور بالنسبة إليها : أبو الحارث خبيب بن عبد الرحمن بن خبيب بن يساف الأنصاري السنحى، من ثقات التابعين، يروى عن حفص بن عاصم، روى عنه مالك بن أنس، وحسبه

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٥٣٢/٢).

(٢) «شفاء السقام» (ص٢٦).

(٣) «الكامل في ضعفاء الرجال» (١٧٧/١).

(٤) هو أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد البصري، الصوفي، صاحب التصانيف، سمع أبا داود وخلقًا، وعنه ابن جميع وابن منده، وكان ثقةً ثبتًا، عارفًا عابدًا ربانيًّا، كبيرَ القدر، بعيد الصيت، ولد سنة (٢٤٦)، ومات سنة (٣٤٠). ترجمته من: «طبقات الحفاظ» (ص٣٥٣).

(٥) «إسعاف المبطأ برجال الموطأ» (٢٩٣/٢) مطبوع بآخر «الموطأ».

(٦) «الكامل» (٢٩٣/٧).

شرفًا أن يروى عنه مالك إذ كان لا يروى إلا عن الثقات العلماء الحفاظ»[١].

[٣] ومما قيل فيمن روى عنهم ابن مهدي: قال ابن حجر: «محمد بن عمرو الأنصاري المدني ...، عنه عبد الرحمن بن مهدي، قرأت بخط الذهبي: حكمه العدالة، يعني لرواية ابن مهدي عنه»[٢].

[٤] ومما قيل فيمن روى عنه أبو زرعة: قال ابن حجر: «داود بن حماد بن فَرَافِصة البلخي، وعنه أبو زرعة.

قال ابن القطان: «حاله مجهول»، قلت: بل هو ثقة، فمن عادة أبي زرعة أن لا يحدِّث إلا عن ثقة»[٣].

وقال قاسم بن قطلوبغا في ترجمة (الحسن بن سهل الجعفي): «روى عنه أبو زرعة، وقد علم أن أبا زرعة لا يحدث إلا عن ثقة»[٤].

وقال أيضًا في ترجمة (عثمان بن عمرو الكحال): «روى عنه أبو زرعة الرازي، وكان أبو زرعة لا يروي إلا عن ثقة»[٥].

[٥] ومما قيل فيمن روى عنهم الإمام أبو داود السجستاني: قال أبو الحسن ابن القطان: «فأما إسحاق بن إسماعيل، وهو شيخ لأبي داود، وأبو داود لا يروي إلا عن ثقة عنده فاعلمه»[٦].

وقال الذهبي: «سوار بن سهل، شيخ لأبي داود السجستاني، لا يدرى من هو، والظاهر أنه صدوق»[٧].

---

(١) «الأنساب» (٢٦٨/٧).
(٢) «تهذيب التهذيب» (٣٧٨/٩).
(٣) «لسان الميزان» (٣٩٦/٣).
(٤) «الثقات ممن لم يقع في تهذيب الكمال» (٣٦١/٣).
(٥) المرجع السابق (٩٥/٧).
(٦) «بيان الوهم والإيهام» (٤٦٦/٣).
(٧) «ميزان الاعتدال» (٢٤٥/٢).

شرطا التوثيق الإجمالي:

الشرط الأول: تسمية الإمام لمن روى عنه، لأن الراجح عند المحدثين أن التعديل على الإبهام غير مقبول.

الشرط الثاني: أن لا يوجد في الراوي الموثق إجمالًا جرح مفسر، فإن وجد فيه ذلك قدِّم الجرح على التعديل.

حكم حديث الرواة الموثقين توثيقًا إجماليًّا:

وهؤلاء الرواة الموثقين توثيقًا إجماليًّا حديثهم مقبول إلا إذا لم يسمه الراوي عنه، لأن الأصح عدم قبول الراوي المبهم وإن كان من روى عنه لا يروي إلا عن ثقة، وكذلك إذا ورد فيهم جرح مفسر، فإنه يصار إليه.

***

المبحث الثالث

أمثلة اعتماد النقاد على التوثيق المقيد والضمني

أولاً: اعتماد النقاد على التوثيق المقيد :

المثال الأول :

حديث ابن عمر ﷺ ، أن رسول الله ﷺ: «الأذنان من الرأس».

رواه البيهقي في «الخلافيات»[١] من طريق: ضمرة بن ربيعة، عن إسماعيل بن عياش، عن يحيى بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ .

ويحيى بن سعيد، هو الأنصاري، المدني، قاضي المدينة، وإسماعيل بن عياش، هو الحمصي، أبو عتبة العَنْسي، قال الحافظ: «ورجاله ثقات، إلا أن رواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين فيها مقال، وهذا منها، والمحفوظ من حديث نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما من قوله[٢]»[٣].

وقد ضعف الحافظ هذا الحديث لأنه من رواية إسماعيل عن يحيى بن سعيد الأنصاري المدني، فهو من غير بلده الشأم فروايته عنه ضعيفة.

المثال الثاني :

أخرج الحاكم في «مستدركه» عدة أحاديث من رواية سفيان بن حسين، عن الزهري وصححها[٤].

ومن المعلوم أن الزهري قد أخرج لهما البخاري ومسلم احتجاجًا، وسفيان ابن حسين ثقة، أخرج له البخاري تعليقًا، ومسلم في المقدمة، لكن تخريج الشيخين لهما على صورة الانفراد لا الاجتماع، بمعنى أنهما أخرجا لسفيان عن غير

---

(١) (٣٥١/١ ح١٤٥).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (ح٢٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (ح١٦٤).

(٣) «النكت» (٤١٤/١).

(٤) منها على سبيل المثال (ح١٤٩٣، ١٦٠٩، ٣٠٠٨، ٣١٣٣).

الزهري، وللزهري مـــن غـــير رواية سفيان عنه للعلة التي ذكرناها فيما تقدم.

قال الحافظ في «نكته»[١] متحدثًا عن أنواع الأحاديث الواردة في المستدرك: «أن يكون إسناد الحديث الذي يُخرجه محتجًا برواته في «الصحيحين» أو أحدهما على صورة الاجتماع، سالمًا من العلل.

واحترزنا بقولنا: «على صورة الاجتماع» عما احتجا برواته على صورة الانفراد، (كسفيان بن حسين عن الزهري)، فإنهما احتجا بكل منهما، ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري؛ لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه.

فإذا وجد حديث من روايته عن الزهري، لا يقال: على شرط الشيخين؛ لأنهما احتجا بكل منهما، بل لا يكون على شرطهما إلا إذا احتجا بكل منهما على صورة الاجتماع ».

***

ثانياً: أمثلة من اعتماد النقاد للتوثيق الفعلي :

واعتماد التوثيق الضمني أخذ عند النقاد شكلين مختلفين: **الأول:** توثيق المتأخرين منهم لراوٍ لم يذكره المتقدمون بجرح ولا تعديل، ومن أمثلته:

[١] حبيب الأعور، مولى عروة بن الزبير، قال عنه الحافظ ابن رجب الحنبلي[٢]: «حبيب مولى عروة، وهو ثقة، خرَّج له مسلم»[٣].

---

(١) (٣١٤/١).

(٢) هو عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي ثم الدمشقي، زين الدين الحنبلي، ولد ببغداد سنة (٧٣٦)، أكثر الاشتغال حتى مهر، وصنف: «شرح الترمذي»، و«شرح علل الترمذي»، و«شرح قطعة من البخاري»، و«طبقات الحنابلة»، و«جامع العلوم والحكم» وغيرها، مات سنة (٧٩٥). ترجمته من: «طبقات الحفاظ» (ص٥٤٠).

(٣) «فتح الباري» (٣٦/٢).

[٢] أحمد بن جعفر المِعْقَري، قال السبط بن العجمي: « لم أر لهم فيه توثيقًا ولا تجريحًا، لكن رواية مسلم عنه في «الصحيح» في الأصول توثيق له»(١).

[٣] بور بن أصرم، قال السبط ابن العجمي في «نهاية السول» في ترجمته: « لم أر فيه كلامًا لأحد لكن البخاري أخرج له في الأصول فقد وثقه»(٢).

والثاني: تصحيح حديثه اعتمادًا على إخراج الشيخين أو أحدهما لحديث هذا الراوي في الأصول، ومن أمثلة ذلك:

[٤] حديث : عبد الله بن السائب أنه سمع رسول الله ﷺ ، يقول: «فيما بين ركن بني جمح، والركن الأسود: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾(٣).

قال الحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار»(٤): «هذا حديث حسن، ... ولم يطلع المصنف – يعني النووي – على تخريج من صححه، فقال

---

(١) «نهاية السول» (١٥٢/١)، وسبط ابن العجمي: هو أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الأصل، الشافعي، سبط ابن العجمي، برهان الدين الحلبي، ولد سنة (٧٥٣)، تخرَّج في الفن بالحافظ العراقي، وصار حلب بلا مدافع، وكان إماما علامة حافظًا، خيِّرًا دينًا، ورعًا متواضعًا، محبًا للحديث وأهله، له: «شرح البخاري»، و«المقتفى في ضبط ألفاظ الشفا»، و«نهاية السول في رواة الستة الأصول»، و«نثل الهميان في معيار الميزان» وغيرها، مات سنة (٨٤١). ترجمته من: «الضوء اللامع» (١٣٨/١)، و«طبقات الحفاظ» (ص٥٥١).

(٢) (٣٥٢/٢).

(٣) سورة البقرة، الآية (٢٠١)، والحديث أخرجه الشافعي في «مسنده» (ح٩٦٥)، وأحمد في «مسنده» (ح١٥٣٩٨)، وأبو داود في «سننه»، كتاب المناسك، باب الدعاء في الطواف، (ح١٨٨٧)، والنسائي في «سننه الكبرى» كتاب المناسك، القول بين الركنين، (ح٣٩٢٠)، وابن الجارود في «المنتقى» (ح٤٥٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (ح٢٧٢١)، والحاكم في «مستدركه» (ح١٦٧٣)، والضياء المقدسي في «المختارة» (ح٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣)، كلهم من طريق: ابن جُريج، عن يحيى بن عبيد مولى السائب، عن أبيه، عن عبد الله بن السائب.

(٤) (٢٦٧/٥).

في شرح «المهذب»[١] : «فيه رجلان لم يتكلم العلماء فيهما بجرح ولا تعديل، ولكن لم يضعفه أبو داود فيكون حسنًا».

قلت: الرجلان هما يحيى بن عبيد؛ مولى السائب، وأبوه، فأما يحيى فقال النسائي: «ثقة»[٢].

وأما أبوه فذكره ابن قانع[٣]، وابن منده[٤]، وأبو نُعيم[٥] في الصحابة، ونسبوه جُهَنيًا، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، **ولو لم يوثقا كان تصحيح من صحح حديثهما يقتضي توثيقهما**».

في هذا المثال يظهر اعتماد الحافظ ابن حجر لقاعدة التوثيق الضمني، والرد على النووي في عدم اعتباره هذه القاعدة حيث قال: «فيه رجلان لم يتكلم العلماء فيهما بجرح ولا تعديل»، فرد عليه بقوله: «ولو لم يوثقا كان تصحيح من صحح حديثهما يقتضي توثيقهما».

***

---

(١) (٣٨/٨).

(٢) «تهذيب الكمال» (٤٥٥/٣١).

(٣) هو عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي، أبو الحسين الأموي مولاهم، صاحب «معجم الصحابة»، واسع الرحلة، كثير الحديث، قال الدارقطني: «كان يحفظ ولكنه كان يخطئ ويصر»، وقال الخطيب: «اختلط قبل موته بسنتين»، ولد سنة (٢٦٥)، ومات سنة (٣٥١). ترجمته من: «سير أعلام النبلاء» (٥٢٦/١٥)، و«طبقات الحفاظ» (ص٣٦٢).

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن إسحاق ابن الحافظ أبي عبد الله محمد بن زكريا بن يحيى بن منده الأصبهاني، العبدي، ولد سنة (٣١٠)، وكان ختام الرحالين، وفرد المكثرين، مع الحفظ والمعرفة والصدق وكثرة التصانيف، له «معرفة الصحابة»، قال جعفر المستغفري: «ما رأيت أحفظ منه»، مات سنة (٣٩٥). ترجمته من: «سير أعلام النبلاء» (٢٨/١٧)، و«طبقات الحفاظ» (ص٤٠٨).

(٥) هو أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني، الصوفي، ولد سنة (٣٣٦)، قال الخطيب: «لم أر أحدًا أطلق عليه اسم الحفظ غير أبي نعيم وأبي حازم»، صنَّف «الحلية»، و«المستخرج على البخاري»، و«المستخرج على مسلم»، و«معرفة الصحابة»، و«تاريخ أصبهان» وغيرها، مات سنة (٤٣٠). ترجمته من: «سير أعلام النبلاء» (٤٥٣/١٧)، و«طبقات الحفاظ» (ص٤٢٣).

ثالثًا: أمثلة من اعتماد النقاد للتوثيق الإجمالي :

المثال الأول :

ما رواه أبو داود في «سننه»[١] قال: حدثنا الحسن بن شَوكر، حدثنا إسماعيل ابن عُلَيَّة، حدثنا الحجاج ابن أبي عثمان، عن أبي الزبير، أن جابر بن عبد الله حدثهم، قال: كان رسول الله ﷺ يتخلَّف في المسير، فيُزجِي الضعيف، ويُردف، ويدعو لهم.

والحسن بن شوكر لم يذكر بجرح أو تعديل[٢]، وقد روى عنه أبو داود السجستاني، وكان لا يروي إلا عن ثقة، وقد حَسَّن الإمام النووي هذا الحديث في «رياض الصالحين»[٣] اعتمادًا على هذه القاعدة فقال: «رواه أبو داود بإسناد حسن».

المثال الثاني :

ما رواه النسائي في « سننه الكبرى »[٤] من طريق شعبة بن الحجاج ، عن أبي إسرائيل ، قال: سمعت جَعْدَة، رجلًا من بني جُشَم بن معاوية يقول: إن رسول الله ﷺ جيء إليه برجل فقالوا : إن هذا أراد أن يقتل رسول الله ﷺ ، فجعل النبي ﷺ يقول: «لم تُرَعْ لم تُرَعْ، لو أردتَ ذلك لم يسلطك الله عليه » .

وأبو إسرائيل الجُشَمي لم يذكر بجرح ولا تعديل[٥]، وقد روى عنه شعبة، وهو لا يروي إلا عن ثقة، وبناء عليه فقد صحح الحافظ ابن حجر إسناد حديثه فقال: «سنده صحيح »[٦] .

***

(١) (٣/٣٥١)، كتاب الجهاد، باب في لزوم الساقة، (ح٢٦٣٢)، قال ملا علي القاري في «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» (٦/ ٢٥١٨): «(يتخلف في المسير) أي: يَعْقُب أصحابه في السير تواضعًا وتعاونًا، (فيزجي): بضم الياء، وسكون الزاي، وكسر الجيم؛ أي: فيسوق (الضعيف)؛ أي: مركَبَه ليُلْحِقه بالرفاق، (ويُردف): من الإرداف؛ أي: يُرْكب خلفه الضعيف من المشاة، (ويدعو لهم) ؛ أي: لجميعهم، أو لباقيهم، فالحاصل أنه في كان مدَدُهُم وعدَدُهم».

(٢) كما في ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٢/٢٨٤).

(٣) (ص٣٠٢).

(٤) (٩/٣٩١)، كتاب عمل اليوم والليلة، (ح١٠٨٣٦).

(٥) كما في ترجمته في «تهذيب التهذيب» (١٢/٩).

(٦) «تهذيب التهذيب» (٢/٨١)، وكذا قال في «الإصابة» (٢/٢٠٢) ترجمة (جعدة بن خالد الجشمي).

الخاتمة

بعد هذا التطواف في أنواع التوثيق وأحكامه ظهر لي النتائج الآتية :

١ – الثقة : هو العدل تام الضبط، وهو على ثلاثة أنواع:

– ثقة باتفاق النقاد.

– ثقة مقيد بزمان، أو مكان، أو شيوخ.

– ثقة موثق توثيقًا غير صريح (ضمنيًّا)، وذلك على نوعين:

- بحكم إمام ناقد على حديثه بالصحة، أو تخريج صاحب الصحيح لحديثه، وهو ما يسمى بالتوثيق الفعلي.
- أو برواية من لا يروي إلا عن ثقة، وهو ما يسمى بالتوثيق بالرواية أو التوثيق الإجمالي.

٢ – ينبغي على الباحث أن يتقيظ أثناء قرأته في كتب التراجم لمعرفة أحوال الرواة جرحًا وتعديلًا، ومعرفة مَن توثيقه مطلق، ومن توثيقه مقيد حتى لا يتسرع بالحكم على حديث راوٍ بحكم لا يستحقه.

٣ – الثقات بإطلاق حديثهم صحيح لذاته، والثقات بقيد حديثهم كذلك إذا ضبطوا ما رووه زمانًا ومكانًا وشيوخًا.

٤ – الثقات ضمنًا على نوعين: الأول منهما: وهو التوثيق الفعلي ورواته ثقات إذا حكم النقاد بصحة إسناد حديثهم، أو أخرج لهم البخاري ومسلم في «صحيحيهما» احتجاجًا لا متابعة واستشهادًا.

٥ – الثاني: التوثيق الإجمالي وهو تصريح الإمام الناقد بأنه لا يروي إلا عن ثقة، أو تصريح النقاد من بعده بأنه كذلك، وحكمه: أنه مقبول في توثيق الرواة إذا سمى الناقد شيخه، ولم يرد فيه جرح مفسر.

٦ – من فوائد التوثيق الضمني: رفع جهالة حال الراوي الموثق به.

وأما التوصيات فهي كالآتي :

١ – أوصي الباحثين بالتأني في قراءة تراجم الرواة، والتأني في إصدار الأحكام على الأحاديث.

٢ – تكليف أحد الباحثين المتميزين بعمل بحث دكتوراه بعنوان: «الرواة الموثقون توثيقًا مقيدًا جمع ودراسة»، وبحث بعنوان: «التوثيق المقيد وأثره في الأحكام على الأحاديث».

٣ – عمل بحث يجمع فيه الباحث الرواة الذين أخرج لهما الشيخان احتجاجًا ولم يذكروا بجرح ولا تعديل، فيكون هذا تطبيقًا فعليًا لقاعدة التوثيق الضمني.

٤ – تفعيل التوثيق الضمني في بحوث التخريج ودراسة الأسانيد بشرطه.

والله الموفق والمستعان

وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

***

فهرس المراجع والمصادر

١ – **الأحاديث المختارة ، للضياء المقدسي** ، تحقيق عبد الملك بن عبد الله ابن دهيش، طبعة دار خضر، بيروت، الثالثة، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

٢ – **الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي**، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، طبعة مكتبة الرشد، الرياض، الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣ – **إسعاف المبطأ برجال الموطأ للسيوطي**، طبعة دار الريان للتراث، الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٤ – **الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر العسقلاني**، طبعة دار هجر.

٥ – **أصول الجرح والتعديل، للدكتور نور الدين عتر**، طبعة دار اليمامة، دمشق، الثانية، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م.

٦ – **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام ، لتقي الدين ابن دقيق العيد** ، تحقيق سعد ابن عبد الله آل حميد، طبعة دار المحقق.

٧ – **الأنساب، للسمعاني**، طبعة الهند، الأولى، ١٣٨٢هـ – ١٩٦٢م.

٨ – **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لسراج الدين ابن الملقن**، طبعة دار الهجرة، الرياض، الاولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٩ – **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، للحافظ ابن القطان الفاسي**، تحقيق الحسين آيت سعيد، طبعة دار طيبة، الرياض، الأولى ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

١٠ – **تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي**، تحقيق بشار عواد معروف، طبعة دار الغرب الإسلامي، الأولى، ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م.

١١ – **تذكرة الحفاظ، للذهبي**، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

١٢ – **ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض**، تحقيق محمد بن شريفة وآخرين، طبعة مطبعة فضالة، المغرب، الأولى.

١٣ – **تقريب التهذيب، لابن حجر**، تحقيق محمد عوامة، طبعة دار المنهاج، جدة، الثانية، ١٤٣٠هـ ــ ٢٠٠٩م.

١٤ – **تهذيب التهذيب، لابن حجر**، طبعة دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م.

١٥ – **تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي**، تحقيق بشار عواد معروف، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م.

١٦ – **الثقات، لابن حبان**، طبعة الهند.

١٧ – **الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لقاسم بن قطلوبغا الحنفي**، تحقيق شادي محمد آل نعمان، طبعة مركز النعمان، اليمن، الأولى، ١٤٣٢هـ.

١٨ – **الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي**، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، الأولى، ١٢٧١هـ ــ ١٩٥٢م.

١٩ – **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار إحياء الكتب العربية، الأولى، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٢٠ – **الخلافيات، للبيهقي**، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، طبعة دار الصميعي، الرياض، الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

٢١ – **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ، للحافظ ابن حجر** ، تحقيق محمد عبد المعيد خان، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، الثانية، ١٣٩٢هـ ــ ١٩٧٢م.

٢٢ – **رياض الصالحين، للنووي**، تحقيق شعيب الأرنؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الثالثة، ١٤١٩ه ــ ١٩٩٨م.

٢٣ – **سنن الإمام أبي داود**، تحقيق محمد عوامة، طبعة دار اليسر، المدينة المنورة، ودار المنهاج، جدة، الثالثة، ١٤٣١هـ ــ ٢٠١٠م.

٢٤ – **سنن الإمام الترمذي**، تحقيق بشار عواد معروف، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى، ١٩٩٨م.

٢٥ – **السنن الكبرى، للنسائي**، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

٢٦ – **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**، تحقيق زياد محمد منصور، طبعة مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٧ – **سير أعلام النبلاء، للذهبي**، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، طبعة مؤسسة الرسالة بيروت، الرابعة، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م.

٢٨ – **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، للأبناسي**، تحقيق صلاح فتحي هلل، طبعة مكتبة الرشد، الرياض، الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٢٩ – **شرح علل الترمذي، للحافظ ابن رجب الحنبلي**، تحقيق نور الدين عتر، طبعة دار السلام، السادسة، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م.

٣٠ – **شفاء السقام في زيارة خير الأنام، للتقي السبكي**، طبعة المطبعة الأميرية، ١٣١٨هـ.

٣١ – **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٢ – **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي**، مصورة مكتبة الحياة لطبعة القدسي.

٣٣ – **طبقات الحفاظ، للسيوطي**، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م.

٣٤ – **العلل الكبير، للترمذي**، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي وآخرين، طبعة عالم الكتب، بيروت، الأولى، ١٤٠٩ هـ.

٣٥ – **العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل ، رواية المروذي وغيره** ، تحقيق وصى الله محمد عباس، طبعة الدار السلفية، الهند، الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٣٦ – **فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، طبعة دار الرسالة العالمية، دمشق، الأولى، ١٤٣٤هـ ــ ٢٠١٣م.

٣٧ – **فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب الحنبلي**، طبعة مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الأولى، ١٤١٧هـ– ١٩٩٦م.

٣٨ – **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي**، تحقيق عبد الكريم الخضير، ومحمد فهيد، طبعة مكتبة دار المنهاج، الرياض، الثانية، ١٤٣٢هـ.

٣٩ – **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي**، تحقيق محمد عوامة، طبعة دار المنهاج، جدة، ١٤٣٠هـ ــ ٢٠٠٩م.

٤٠ – **الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٨ه ــ ١٩٩٧م.

٤١ – **الكفاية إلى معرفة أصول علم الرواية، للخطيب البغدادي**، تحقيق ماهر ياسين الفحل، طبعة دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤٣٢هـ.

٤٢ – **لسان الميزان، للحافظ ابن حجر**، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الأولى، ١٤٢٣هـ.

٤٣ – **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للملا علي القاري**، طبعة دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٤٢٢هـــ – ٢٠٠٢م.

٤٤ – **مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ** ، تحقيق محمد علي الأزهري ، طبعة دار الفاروق الحديثة ، الأولى، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.

٤٥ – **المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم**، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

٤٦ – **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠١م.

٤٧ – **مسند الإمام الشافعي (ترتيب سنجر)**، تحقيق ماهر ياسين فحل، طبعة غراس، الكويت، الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٤٨ – **المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها، للحافظ أبي حاتم بن حبان**، تحقيق محمد علي سونمر، وخالص آي دمير، طبعة دار ابن حزم، بيروت، الأولى، ١٤٣٣هـ ــ ٢٠١٢م.

٤٩ – **مشيخة النسائي**، تحقيق الشريف حاتم بن عارف العوني، طبعة دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الأولى ١٤٢٣هـ.

٥٠ – **المصنف، للإمام أبي بكر ابن أبي شيبة**، تحقيق العلامة الشيخ محمد عوامة، طبعة دار القبلة، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، دمشق، الأولى، ١٤٢٧هـ ــ ٢٠٠٦م.

٥١ – **المصنف، للإمام عبد الرزاق الصنعاني**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، طبعة المجلس العلمي، جوهانسبرغ، الأولى، ١٣٩٠هـ ــ ١٩٧٠م.

٥٢ – **مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق نور الدين عتر، طبعة دار الفكر، سورية، السابعة عشرة، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م.

٥٣ – **المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ ، لأبي محمد ابن الجارود**، طبعة دار التأصيل، الأولى، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م.

٥٤ – **الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي**، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، طبعة دار السلام، الخامسة، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠٠م.

٥٥ – **ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي**، تحقيق علي محمد البجاوي، طبعة دار المعرفة، بيروت، الأولى، ١٣٨٢هـ ــ ١٩٦٣م.

٥٦ – **نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، للحافظ ابن حجر**، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، طبعة دار ابن كثير، دمشق، الثانية، ١٤٢٩ــ ٢٠٠٨م.

٥٧ – **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، للحافظ ابن حجر العسقلاني**، تحقيق نور الدين عتر، طبعة مطبعة الصباح، دمشق، الثالثة، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٥٨ – **النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر**، تحقيق ربيع بن هادي عمير، طبعة دار الراية، الرياض، الرابعة، ١٤١٧هـ.

٥٩ – **النكت على ابن الصلاح، للزركشي**، تحقيق زين العابدين بلافريج، طبعة أضواء السلف، الرياض، الأولى، ١٤٢٩هـ.

٦٠ – **نهاية السول في رواة الستة الأصول، لسبط ابن العجمي**، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، طبعة جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الأولى، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

٦١ – **هدي الساري لمقدمة فتح الباري، للحافظ ابن حجر**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، طبعة دار الرسالة العالمية ، دمشق، الأولى، ١٤٣٤هـ ــ ٢٠١٣م .

***

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١	المقدمة	٢٧١
٢	التمهيد	٢٧٣
٣	المبحث الأول: التوثيق الصريح	٢٧٥
٤	المبحث الثاني: التوثيق غير الصريح (الضمني)	٢٨٣
٥	المبحث الثالث : أمثلة اعتماد النقاد على التوثيق المقيد والضمني	٢٩٣
٧	أولاً: اعتماد النقاد على التوثيق المقيد:	٢٩٣
٨	ثانيًا: أمثلة من اعتماد النقاد للتوثيق الفعلي:	٢٩٤
٩	ثالثًا: أمثلة من اعتماد النقاد للتوثيق الإجمالي:	٢٩٧
١٠	الخاتمة	٢٩٨
١١	فهرس المراجع والمصادر	٣٠٠
١٢	فهرس الموضوعات	٣٠٦